



Journal Title: ITU News

Journal Issue: (no. 10), December 2012

Article Title: Special Report from Colombo

Page number(s): pp. 61-76

This PDF is provided by the International Telecommunication Union (ITU) Library & Archives Service from an officially produced electronic file.

Ce PDF a été élaboré par le Service de la bibliothèque et des archives de l'Union internationale des télécommunications (UIT) à partir d'une publication officielle sous forme électronique.

Este documento PDF lo facilita el Servicio de Biblioteca y Archivos de la Unión Internacional de Telecomunicaciones (UIT) a partir de un archivo electrónico producido oficialmente.

جرى إلكتروني ملف من مأخوذة وهي والمحفوظات، المكتبة قسم ، (ITU) للاتصالات الدولي الاتحاد من مقدمة PDF بنسق النسخة هذه رسمياً إعداده.

本PDF版本由国际电信联盟（ITU）图书馆和档案服务室提供。来源为正式出版的电子文件。

Настоящий файл в формате PDF предоставлен библиотечно-архивной службой Международного союза электросвязи (МСЭ) на основе официально созданного электронного файла.

تقرير خاص من كولومبو



ITU

رئيس سري لانكا يشي على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الوفاق في بلده



سري لانكا، ماهندا راجاباكسا

اعترف الرئيس ماهندا راجاباكسا، رئيس سري لانكا، في كلمته الافتتاحية للندوة العالمية الثانية عشرة لمنظمي الاتصالات، التي عُقدت في كولومبو، سري لانكا، من 2 إلى 4 أكتوبر 2012، بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) كانت قوة لتحقيق كل ما هو مفيد، إذ تفتح المجال أمام التقدم وتكسر حواجز الجنس والعقيدة والجغرافيا. بيد أنه قال أيضاً محذراً إننا في حاجة إلى توجي البقطة إزاء سوء استعمال هذه التكنولوجيا، وخصوصاً فيما يتصل بالأطفال.

وقال الرئيس إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي التعامل معها بحرص شديد وأن تطورها فرض واجبات ومسؤوليات على الآباء لكي لا ينحرف الأطفال إلى عدم التسامح والتطرف.

وقال الرئيس راجاباكسا: ”إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب ألا تكون أداة في أيدي المجتمعات التي تحفل بالقيم المادية، ولا تلقي بالألقم اللياقة والتسامح والإنسانية، ... وينبغي ألا تُبعد مآثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أطفالنا عن أفضل ما في ثقافتنا وقيمنا التقليدية.“

لقد كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قوة دافعة للوفاق في سري لانكا منذ انتهاء الحرب الأهلية في 2009. فقد ساعدت إعادة إنشاء أبراج الاتصالات في المناطق التي مزقتها الحرب الأهلية في كاكافيل بشمال سري لانكا، وإعادة ربط الشمال بشبكة الطاقة في إعادة السلام إلى ربوع البلاد.

بيد أن أفضل صورة كانت صورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقال الرئيس إن بلده يدرك تماماً إمكانات التنمية التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويوجد الآن أكثر من 20 مليون مستعمل للهواتف الثابتة والمتنقلة في

سري لانكا، وهذا يتجاوز حجم السكان في بلد يعتبر من البلدان متوسطة الدخل.

وقال الرئيس راجاباكسا: ”لقد ارتفع معدل الإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأكثر من 40 في المائة خلال السنوات الست الماضية، وسوف تتاح الفرصة في القريب العاجل جداً أمام كل مدرسة للحصول على أحدث مرافق التدريب على الحاسوب، ... وقد أحدثت جوانب التقدم هذه أثراً إيجابياً على القطاع الريفي وساعدت في النمو الشامل للاقتصاد.“

المعلومات في هامبانتوتا، وهي منطقة في جنوب سري لانكا كانت في الماضي واحدة من أكثر المناطق تعرضاً للإهمال فيما يتعلق بالتنمية، ولن يقل ذلك عن مرافق البنية التحتية الرئيسية الأخرى مثل الميناء الجديد والميناء الجوي الدولي.

وقال الرئيس: "إننا نشهد كيف أن الاتصالات المتنقلة يمكن أن تحقق تغيرات ثورية في حياة الناس من خلال تحقيق مهارات حياتية جديدة، وفرص عمل جديدة، وروابط جديدة مع الأسواق داخل البلد وخارجه، ... ومن الممكن أن تحقق الاتصالات المتنقلة فرصاً تعليمية جديدة، وأن تُوسّع الخدمات الصحية والعلاجية، وأن تحقق أثراً إيجابياً على التنمية المستدامة، وأن تزيد من الإنتاج الزراعي، وأن توسّع فرص التسويق أمام الصناعات الصغيرة وأن تؤدي أيضاً إلى تطوير وسائل إعلام جديدة."

بنية تحتية جديدة لدفع النمو

تعكف الحكومة على وضع إطار للسياسات وإطار تنظيمي لشبكة الجيل التالي، وتستهدف وضع سياسة وطنية للنطاق العريض قبل نهاية 2012.

وقال الرئيس: "إن سري لانكا، بما تتمتع به من مقومات في مجال التعليم، والاعتراف بالمهارات، وقوة عاملة من السهل تدريبها، والبحث عن مجالات الكفاءة الجديدة بين شبابنا، لن تتخلف في عصر المعرفة الذي نعيش فيه."

وتعد البنية التحتية أحد التحديات التي تواجهها سري لانكا في مجال تعظيم المنافع المترتبة على النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتقوم الحكومة ببناء أعلى برج للاتصالات مزود بأحدث الإمكانيات لتحويل سري لانكا إلى مركز اتصالات بالنسبة لجنوب آسيا. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إنشاء مجمع مكرس لتكنولوجيا





ماهندا راجاباكسا

لاليث ويراتونغا

هولين جياو

تيسا وشارانا

براهيم سانو

سوميت أبيتسنگ

ITU

ويراتونغا

مبادئ توجيهية عن أفضل الممارسات بشأن النهج التنظيمية لدعم الاستفادة من الفرص الرقمية

الخدمات، ووضع وتطبيق المعايير الدولية التقنية والتنظيمية للأسطح البينية السحابية وأداء الخدمات، والاحتمالات التي تنتظر البيانات في السحب، والتعاون الدولي بين الهيئات التنظيمية. كذلك فسوف تتطلب الاستفادة من الإمكانيات الكاملة للحوسبة السحابية التعاون بين الحكومات، والدوائر الصناعية والمستهلكين من أجل بناء الثقة في الخدمات القائمة على السحب. والأهم من ذلك، أن نمو الحوسبة السحابية سوف يعتمد على سعة انتشار وقلة تكاليف شبكات النطاق العريض التي تنفذ إليها شركات تقديم الخدمات على أساس غير تمييزي.

وتشمل المجالات التنظيمية الرئيسية التي تغطيها المبادئ التوجيهية بناء القدرات الرقمية، وحيادية الشبكة، وآليات إنفاذ القواعد التنظيمية، وتدابير لتشجيع تنفيذ النطاق العريض بما في ذلك تقاسم استراتيجيات البنية التحتية، وتنسيق الأعمال المدنية عبر القطاعات المختلفة، وسياسات تسريع الحصول على حقوق المرور.

تعيين سفير لشؤون المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات التي وضعتها الندوة العالمية الثانية عشرة لمنظمي الاتصالات (GSR-12)

تمت الموافقة على المبادئ التوجيهية في الجلسة الختامية، التي رأسها براهيم سانو، مدير مكتب تنمية الاتصالات. وعُين السيد سانو رئيساً للندوة العالمية الثانية عشرة لمنظمي الاتصالات (GSR-12)، كما عُين سفير جديد لشؤون المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات التي

عُقدت الندوة العالمية الثانية عشرة لمنظمي الاتصالات (GSR 12)، التي نظمها مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات، بالتعاون مع هيئة تنظيم الاتصالات في سري لانكا، في الفترة من 2 إلى 4 أكتوبر 2012. وقد تم عقد هذا الحدث جنباً إلى جنب مع البرنامج العالمي للحوار بين المنظمين ودوائر الصناعة (GRID) الذي أنشئ حديثاً، بعد أن قرر الاتحاد الدولي للاتصالات تحويل المنتدى العالمي لقادة الصناعة إلى البرنامج العالمي للحوار بين المنظمين ودوائر الصناعة (GRID) لزيادة تنشيط الحوار بين الدوائر الصناعية والهيئات التنظيمية. وقد اجتذبت هذه المناسبة 446 مشاركاً من الهيئات التنظيمية، وصانعي السياسات، ومثلي الصناعة وشركات تقديم الخدمات، من 77 بلداً وعشر منظمات إقليمية ودولية.

كانت النتيجة الأساسية للندوة العالمية الثانية عشرة لمنظمي الاتصالات (GSR-12) هي مجموعة من المبادئ التوجيهية الخاصة بأفضل الممارسات، تتضمن نهجاً تنظيمية لتعزيز الاستفادة من الفرص الرقمية من خلال خدمات الحوسبة السحابية. فمع ظهور الحوسبة السحابية، أصبح من الممكن الآن النفاذ من خلال العديد من الشبكات من أي مكان وفي أي وقت. وتعترف المبادئ التوجيهية بأن "نمو الحوسبة السحابية يمكن أن يحقق وفورات هائلة في التكاليف، ويعزز الكفاءة والابتكار بالنسبة للحكومات، وقطاع الأعمال والأفراد في جميع أنحاء العالم." وهي تتضمن توصيات بشأن "إلزام المستهلك بالحوسبة السحابية" لضمان حماية البيانات الشخصية، والشفافية في الالتزامات الخاصة بالخدمات السحابية بين شركات تقديم



أنوشا بالبيتا

راجيث سيامبالابيثا

الدكتور كهيليا رامبوكويلا

الدكتور ساراث أمونوغاما

الدكتور حمدون إ. توريه

شاركت في استضافة الندوة على ما قدمته من دعم وكرم ضيافة أثناء هذا الحدث الذي استغرق ثلاثة أيام. وأضاف يقول: "لقد أثبتت سري لانكا أنها ليست مكاناً جميلاً ومضيفاً فقط، بل أنها مقصد جذاب للغاية لاستضافة حدث دولي مثل هذا، وذلك بفضل موقعها الجغرافي المثالي بين الشرق والغرب. ولقد أظهر مضيفونا أرقى درجات الاحتراف والسخاء والالتزام يجعل هذا الحدث يحقق نجاحاً باهراً. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للمبادئ التوجيهية بالرجوع إلى العنوان التالي: www.itu.int/ITU-D/treg/Events/Seminars/GSR/GSR12/consultation/GSR12_BestPractices_v3_E.pdf.

وضعها الندوة، وطلب منه أن يسترعي انتباه جميع المنتديات المناسبة إلى هذه المبادئ التوجيهية. وأكد السيد ويراتونجا، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات في سري لانكا (TRCSL) على أن الحوسبة السحابية تسمح بتحقيق وفورات كبيرة في التكاليف وتحقيق عائد كبير على الاستثمار، وتمثل فرصة لجميع المستهلكين كما تسمح للبنية التحتية لمراكز البيانات بنشر خدماتها في المناطق المحرومة من الخدمات وقليلة الخدمات. وأكد السيد سانو أن دور الاتحاد الرئيسي كمنصة لتقاسم المعارف وبناء التوافق في الرأي بين عدد متزايد من أصحاب المصلحة المختلفين. وشكر هيئة تنظيم الاتصالات السريلانكية (TRCSL) التي

لماذا التنظيم في مجتمع مترابط شبكياً؟

وقال الدكتور حمدون إ. توريه، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، إن موضوع الندوة العالمية الثانية عشرة لمنظمي الاتصالات (GSR-12) وهو "لماذا التنظيم في مجتمع مترابط شبكياً" يشير مسبقاً إلى بعض الموضوعات المقرر مناقشتها في المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (دبي، 3-14 ديسمبر 2012). وأكد الدكتور توريه على أن ولاية الاتحاد هي تسريع انتشار النطاق العريض لضمان توصيل عدد أكبر من الناس. وأضاف أن الهدف الأسمى للأمم المتحدة وللاتحاد الدولي للاتصالات هم وضع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في متناول سكان العالم، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، بأسعار معقولة.

أعرب السيد ماهندا راجباسكا، رئيس سري لانكا، لدى افتتاحه للندوة العالمية للمنظمين، عن سروره باستضافة هذا الحدث في بلده الذي اضطلعت فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدور مهم في عملية السلام. وأشار إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تساعد في تطوير قطاعات التعليم، والصحة، والإعلام، والزراعة والصناعة. وأضاف أن سري لانكا تحقق نجاحاً طيباً في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يوجد بها أكثر من 20 مليون مستعمل للهواتف الثابتة والمتنقلة، ويصل الانتشار فيها إلى أكثر من 100 في المائة، كما يوجد بها أكثر من 750 مركز اتصالات معظمها في المناطق الريفية. وتستهدف سري لانكا وضع سياسة وخطة وطنية للنطاق العريض مع حلول نهاية 2012 (انظر التحقيق الصحفي على الصفحتين 62-63).



Shutterstock

المناقشة الافتتاحية – عالم واحد: التنظيم في القرية العالمية

من الممكن التوصل إلى حل واحد يناسب جمع الأوضاع، حتى وإن كانت الهيئات التنظيمية البالغ عددها 154 هيئة في أنحاء العالم تريد أن تكون لديها مجموعة من المبادئ الأساسية المشتركة.

وأوضح أوجين كاسبيرسكي أن الربط بين الحلول التقنية والقواعد التنظيمية الدولية أساسي للحيلولة دون استغلال جوانب الضعف في الفضاء السيبراني. وأكد على أهمية إيجاد التوازن السليم بين الحرية والتنظيم.

ودعت السيدة السيدة ماجدالينا غاج المنظمين والمُشغلين إلى التعاون، مشيرة إلى أن السوق يجب أن يضمن عائداً معقولاً على الاستثمارات التي تنفقها شركات التشغيل.

وعلى الرغم من أن المشاركين سَلِمُوا بضرورة التنظيم، فإنهم حذروا من أن التنظيم المفرط يمكن أن يقتل الابتكار. وينبغي أن تعمل الحكومات والقطاع الخاص في شراكة، كما ينبغي أن تتواصل المنظمات الدولية مع القطاع الخاص ومع الشرطة الدولية لمنع الجريمة السيبرانية.

أدار المناقشة الافتتاحية السيد سانو. وشمل أعضاء فريق المناقشة الدكتور توريه؛ والسيد ويراتونغا، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات في سري لانكا؛ والسيد أوجين كاسبيرسكي، المدير التنفيذي لمختبر كاسبيرسكي؛ والسيدة ماجدالينا غاج، رئيسة مكتب الاتصالات الإلكترونية (UKE)، في بولندا؛ والسيدة زهرة دردوري، رئيسة سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية (ARPT)، في الجزائر؛ والدكتور روبرت بيير، نائب الرئيس المعني بسياسة التكنولوجيا العالمية، سيسكو.

وقد استعرض السيد سانو أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكيف يمكن أن تكون عاملاً في تحقيق التماسك الوطني، وأن ثَمَكُن سكان الريف، وأن توفر مستقبلاً أفضل للأجيال الشابة. وما زال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعاني من آلام كثيرة ومتزايدة. وعلى سبيل المثال، فمع وجود أكثر من 6 مليارات اشتراك في الاتصالات المتنقلة، تمثل تغلغلاً بنسبة 86 في المائة على المستوى العالمي، نسبة 78 في المائة منها منتشرة في البلدان النامية، يوجد ضغط كبير على الطلب على الطيف وإدارته. وقال الدكتور توريه إنه ليس



Thinkstock

حيادية الشبكة: التنظيم أو عدم التنظيم؟

عبر بروتوكول الإنترنت، وأن تشتت عليهم أن تكون تقنيات إدارة الحركة شفافة.

وقال إيفان سانشيه، الخبير بمهنة تنظيم الاتصالات الكولومبية، إن قانوناً جديداً بشأن حيادية الشبكة في كولومبيا سوف يغطي مبادئ النفاذ الحر على أساس عدم التمييز بين شركات التشغيل، ولكن لن يكون لجميع المستخدمين نفس الحق في النفاذ إلى الشبكات. وسوف يكون بوسع شركات التشغيل تقديم باقات من العروض تبعاً لاحتياجات المستخدمين. ومع ذلك، فإذا ما غيّرت شركات التشغيل شروط عروضها، سيكون عليها إخطار المستخدمين الذين سيكون من حقهم إلغاء عقودهم دون أن تترتب على ذلك أي رسوم.

ويرى بابلو فوست، مدير الاستراتيجيات العامة والخدمات التنظيمية بشركة Telefonica، أن مبدأ حيادية الشبكة ينبغي أن يكون نفس المبدأ بالنسبة للشبكات الثابتة والمتنقلة، حتى إذا كانت الأدوات المستخدمة في إدارة هذه الشبكات مختلفة تماماً.

أدار الجلسة الخاصة بحيادية الشبكة، السيد أنوشا باليتا، المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات في سري لانكا، وتساءل عما إذا كانت إدارة الحركة ينبغي تنظيمها أو تركها للمفاوضات التجارية؛ وكيف يؤثر استعمال التطبيقات والخدمات الجديدة، وخصوصاً خدمات الحوسبة السحابية، في الشبكات بما في ذلك من إجهاد لعرض النطاق المتاح؛ ويمكن الموازنة بين حماية المستهلك وتعزيز الاستثمار.

عرّف مالكوم ويب، الشريك في مؤسسة Webb Henderson القانونية، ومؤلف ورقة مناقشة طُرحت في الندوة العالمية للمنظمين بعنوان "حيادية الشبكة: منظور تنظيمي" حيادية الشبكة بأنها المبدأ الذي يقضي بأن جميع الاتصالات الإلكترونية التي تمر من خلال شبكة تُعامل على قدم المساواة، دون النظر إلى المحتوى، والتطبيق، والخدمة، وعنوان المرسل وعنوان المتلقي. ويتطلب وقف أو منع أي محتوى أو تطبيق منافس استجابة تنظيمية مناسبة. وينبغي أن تضمن الهيئات التنظيمية المنافسة بين مقدمي الخدمات



AFP

وضع السياسات المتعلقة بالطيف في العالم الرقمي المتنقل

الذكية والأجهزة اللوحية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، كما أن الحوسبة السحابية شديدة الحساسية للبيانات. وما لم يُتخذ أي إجراء لمواجهة الطلب المتزايد على الطيف، فسوف يتوقف الكثير من الشركات الناقلة للاتصالات المتنقلة في غضون ثلاث سنوات. وينبغي للبلدان، بالإضافة إلى تنفيذ المبادئ رفيعة المستوى التي وضعتها الندوة العالمية للمنظمين في اجتماعها بتونس في 2005، أن تجري حصرًا لاحتياجاتها الوطنية من الطيف، وأن تضع خططاً وطنية للطيف جنيًا إلى جنب مع خططها الوطنية الخاصة بالنطاق العريض.

ووافقت السيدة مينيون كلايرن على ضرورة استخدام الطيف بمزيد من الكفاءة، وعلى أن مساحات الطيف الحالية بين القنوات التلفزيونية ينبغي إتاحتها، وعلى وضع آليات توفر المزيد من الفرص لتقاسم الطيف.

ووصف نوريفومي ياماغوشي كيف أن فريق مهام، أنشئ في 2001، توصل إلى تقديرات مفادها أن خدمات الاتصالات المتنقلة ستكون في حاجة إلى 1 600 MHz إضافية في 2016. وبقي السؤال كيف يمكن تدبير ذلك الطيف. وقد فكرت الحكومة في إرغام شركات التشغيل على التخلي عن بعض الطيف خلال السنوات العشر المقبلة، وسوف تُرصد الأموال اللازمة لتعويضها عند اللزوم.

أدار الجلسة الخاصة بتحديد السياسات المتعلقة بالطيف السيد فرانسوا رانسي، مدير مكتب الاتصالات الراديوية في الاتحاد. وناقشت الجلسة التدابير اللازمة للتعامل مع الانتشار السريع لتطبيقات الاتصالات عريضة النطاق الجديدة والتواصل بين الأجهزة في العالم الرقمي المتنقل فائق التوصيل، مع الاستمرار في دعم انتشار شبكات الجيل التالي. كما نوقشت النتائج المتصلة بالنطاق العريض التي توصل إليها المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (الذي عُقد في جنيف من 23 يناير إلى 17 فبراير 2012).

وصف السيد روبرت هورتن، الخبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤلف ورقة مناقشة طُرِحت في الندوة العالمية للمنظمين بعنوان "سياسة الطيف في العالم الرقمي المتنقل فائق التوصيل"، كيف أن الطلب المتزايد على النطاق العريض والتنقلية تقتضي إعادة التفكير في سياسة الطيف. ومع بلوغ نسبة انتشار الاتصالات اللاسلكية في المناطق الحضرية 65 في المائة في الوقت الحاضر، فمن السهل أن نفهم كيف أن اتساع نطاق المناطق الحضرية في المستقبل، بالإضافة إلى وجود سياسة جيدة للطيف، سيوفر لجميع المواطنين القدرة على النفاذ إلى التعليم وأسلوب حياة أفضل، بالإضافة إلى تشجيع التماسك الاقتصادي والاجتماعي. وحركة البيانات في صعود مع الانتشار الواسع للهواتف



التجوال المتنقل الدولي في اقتصاد النطاق العريض

المستهلكين بأسعار التجوال عندما يشتركون في أي عقد. ويمكن أن يكون من بين الحلول إرغام شركات التشغيل على فتح الهواتف المتنقلة للسماح للمستهلكين بشراء بطاقات SIM أجنبية أثناء سفرهم. ومن الحلول الأخرى ضمان حيادية الشبكة والصوت عبر بروتوكول الإنترنت (VoIP). والطريقة الأسرع لتحقيق التقدم هي عن طريق الاتفاقات الثنائية.

وقال صديق الطيب، مساعد نائب المحافظ المعني بشؤون المنافسة، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (CITC)، المملكة العربية السعودية، إن بلدان الخليج الستة تتعاون في التجوال. ويعرف مواطنو الخليج مقدماً كم سيدفعون مقابل كل مكالمات هاتفية في أنحاء المنطقة. وقد حقق ذلك للمستهلكين وفورات بلغت نسبتها 33 في المائة، وتجري مفاوضات في الوقت الحاضر بشأن تحديد تعريفات للبيانات. وأشار الدكتور عمرو بدوي إلى وجود اتفاق عام بشأن ضرورة وجود تعريفات شفافة للتجوال، معترفاً بأن تكاليف التجوال المرتفعة أكثر مجلبة للمشاكل من تجوال البيانات.

أدار جلسة التجوال المتنقل الدولي السيد عمرو بدوي، الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بمصر. وناقشت الجلسة: كيف يمكن التعامل مع إنهاء الاتصالات الصوتية والبيانات المتنقلة في مجتمع بلا حدود مفتوح على الدوام؛ ونماذج العمل الخاصة بالتجوال والحاجة إلى التسليم عبر الحدود؛ وأثر ذلك على المستهلكين؛ ودور الأجهزة التنظيمية، والنهج التنظيمية التي يتعين الأخذ بها؛ وكيف يمكن الموازنة بين التنظيم والحلول التجارية.

وأدار السيد ديميتري إيسيلانتي، من كبار خبراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤلف ورقة مناقشة طُرحت في الندوة العالمية للمنظمين بعنوان ”خدمات التجوال الدولي: استعراض لسياسات أفضل الممارسات“، وقال إن الأجهزة الدولية والإقليمية تزيد من اهتمامها بالتجوال نظراً لزيادة معدل انتشار مشتركى الاتصالات المتنقلة مطالبة بخدمات الصوت والبيانات على السواء. وعلى الرغم من أن الكثير من شركات التشغيل تعرض على السائحين عروضاً خاصة بالتجوال، فإن الشركات لا تبلغ



طمس الحدود: التوصيل البيني لشبكات بروتوكول الإنترنت على الصعيدين العالمي والإقليمي

أمام النفاذ إلى البوابات الدولية ورسوم الترخيص المنخفضة والاستثمارات الحكومية عند الاقتضاء، ودعم تطوير نقاط تبادل الإنترنت، وفرض قيود على السلوك المناهض للمنافسة من جانب شركات التشغيل المهيمنة، والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع الطلب على الخدمات عريضة النطاق.

وقال هارندريال سنغ غروال، مدير الهيئة الوطنية لتنمية اتصالات المعلومات عريضة النطاق من الجيل التالي في سنغافورة، إن الثقة التي أشار إليها السيد ويلر في اتفاقات التبادل بين شركات التشغيل المستقرة لا تصلح على الدوام بالنسبة للوافدين الجدد. ففي سنغافورة تضطر شركة تشغيل تتمتع بقوة كبيرة في السوق إلى توفير حركة العبور باعتبارها شركة التشغيل التي تمثل الملاذ الأخير. وبالتالي، فليست لها مصلحة في توفير تبادل الحركة مع شركات التشغيل الجديدة. ولتدارك هذا الوضع، أنشأت الهيئة التنظيمية نقطة تبادل حركة الإنترنت متعددة المشغلين، حتى وإن كانت شركات التشغيل لا زالت تتفاوض بشأن تبادل الحركة فيما بينها.

وأشار المشاركون إلى صعوبة تحديد ما إذا كان الرقم آت من شبكة عادية أو من شبكة قائمة على بروتوكول الإنترنت تمثل عقبة أمام إمكانية نقل الرقم بالنسبة لبروتوكول الإنترنت، وأن رسوم الإنهاء المرتفعة لا تشجع شركات التشغيل على الانتقال إلى التوصيل البيني بروتوكول الإنترنت. وعلاوة على ذلك، لا توجد معايير، والذي يحدث في سوق بروتوكول الإنترنت الآن هو ما كان يحدث قبل سنوات في بيئة المهاتفة، حيث كانت شركات التشغيل المهيمنة تحاول اعتراض سبيل شركات التشغيل الجديدة. ولحسن الحظ، بدأ الوضع يتغير.

أدار الدكتور أوجين جواه، نائب الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي للجنة الاتصالات في نيجيريا (NCC)، الجلسة الخاصة بالحدود في التوصيل البيني لشبكات بروتوكول الإنترنت. وتناولت الجلسة كيف يمكن التعامل مع العراقيل المتبقية: لماذا ينبغي تنظيم التوصيل البيني القائم على بروتوكول الإنترنت، وأي نوع من آليات تسوية المنازعات ينبغي اعتمادها على الصعيدين العالمي والإقليمي، وما هي تدابير الإنفاذ المناسبة في بيئة تنافسية. كذلك ناقشت الجلسة ما إذا كان ينبغي إشراك الهيئات التنظيمية في اتفاقات تحديد أسعار البيع بالجملة، وكيف يتأثر التوصيل البيني الدولي القائم على بروتوكول الإنترنت بحيادية الشبكة وتوصيلية الإنترنت الدولية. وقال السيد دنيس فيلير، كبير المستشارين، مؤسسة Navigant Economics، ومؤلف ورقة مناقشة طُرحت في الندوة العالمية للمنظمين بعنوان "التوصيل البيني لشبكات بروتوكول الإنترنت على الصعيدين العالمي والإقليمي"، إن تطوير الإنترنت خلال السنوات الست عشرة الماضية كان العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية، وكان من العوامل التي يَسَّرَت ذلك وجود سوق عالمية كفء للتوصيلية باستعمال بروتوكول الإنترنت. ولكن فوائد هذا التطوير لم تكن متماثلة في أنحاء المناطق. فقد شهدت السوق تغيرات هيكلية فيما يتعلق بممارسات التبادل بين شركات التشغيل، وكانت جميع الاتفاقات تقريباً تتم بشكل غير رسمي على أساس الثقة ودون وثائق مكتوبة.

وتعد الطبيعة الطوعية للاتفاقات في البلدان المتقدمة أساسية لنجاح تطوير الإنترنت. ومع ذلك، ينبغي أن تشمل مجموعة أفضل الممارسات لتعزيز دائرة مؤاتية للتنمية في البلدان النامية، التحرير وخفض الحواجز



Shutterstock

توضيح التنظيم في مجال الحوسبة السحابية: الفرص والتحديات المطروحة فيما يتعلق بالحوسبة السحابية

أدارت الجلسة السيدة ماريان تريشو، ممثلة منظمة الكومنولث للاتصالات (TCO). وتناولت الجلسة الفوائد الاجتماعية والاقتصادية

للحوسبة السحابية وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والكيانات العامة والمستعملين النهائيين. وناقش المشاركون كيف يمكن للاعبين الجدد مثل وسائل الإعلام الاجتماعية، ومقدمو المحتوى والتطبيقات على الخط من خلال الإنترنت (Over the top) تغيير ديناميات السوق في خلال الحوسبة السحابية. كما تعرضوا للحاجة إلى التنظيم، معترفين بأن القواعد لا ينبغي أن تكبح الابتكار.

وصف الدكتور إيان والدين، أستاذ قانون المعلومات والاتصالات ورئيس معهد قانون الحاسوب والاتصالات، كوين ماري، جامعة لندن، ومؤلف ورقة مناقشة طُرحت في الندوة العالمية للمنظمين بعنوان "توضيح التنظيم في مجال الحوسبة السحابية: الفرص والتحديات فيما يتعلق بالحوسبة السحابية"، كيف أن الحوسبة السحابية توفر نفاذاً مرناً ومستقلاً عن الموقع إلى موارد الحوسبة بناءً على الطلب.

هل ينبغي تنظيم الحوسبة السحابية؟ تتوقف الإجابة على هذا السؤال على عوامل متعددة. فالجانب الأكبر من الحوسبة السحابية يقع خارج قانون الاتصالات، وإن كان بوسع الحكومات والهيئات التنظيمية تيسير اعتمادها عن طريق إزالة الحواجز القائمة. ولكن يظل الشاغل الرئيسي هو أمن البيانات الشرحية التي يولدها استعمال خدمات الحوسبة السحابية. ولا تقل أهمية المسائل المتصلة بالخصوصية

وأدارت الجلسة السيدة ماريان تريشو، ممثلة منظمة الكومنولث للاتصالات (TCO). وتناولت الجلسة الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للحوسبة السحابية وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والكيانات العامة والمستعملين النهائيين. وناقش المشاركون كيف يمكن للاعبين الجدد مثل وسائل الإعلام الاجتماعية، ومقدمو المحتوى والتطبيقات على الخط من خلال الإنترنت (Over the top) تغيير ديناميات السوق في خلال الحوسبة السحابية. كما تعرضوا للحاجة إلى التنظيم، معترفين بأن القواعد لا ينبغي أن تكبح الابتكار.

وصف الدكتور إيان والدين، أستاذ قانون المعلومات والاتصالات ورئيس معهد قانون الحاسوب والاتصالات، كوين ماري، جامعة لندن، ومؤلف ورقة مناقشة طُرحت في الندوة العالمية للمنظمين بعنوان "توضيح التنظيم في مجال الحوسبة السحابية: الفرص والتحديات فيما يتعلق بالحوسبة السحابية"، كيف أن الحوسبة السحابية توفر نفاذاً مرناً ومستقلاً عن الموقع إلى موارد الحوسبة بناءً على الطلب.

هل ينبغي تنظيم الحوسبة السحابية؟ تتوقف الإجابة على هذا السؤال على عوامل متعددة. فالجانب الأكبر من الحوسبة السحابية يقع خارج قانون الاتصالات، وإن كان بوسع الحكومات والهيئات التنظيمية تيسير اعتمادها عن طريق إزالة الحواجز القائمة. ولكن يظل الشاغل الرئيسي هو أمن البيانات الشرحية التي يولدها استعمال خدمات الحوسبة السحابية. ولا تقل أهمية المسائل المتصلة بالخصوصية



السحب الدائنة: السلامة والأمن على الشبكة

وقد أصبح الإطار الحالي عتيقاً، لأن التنظيم لا ينبغي أن يحظر تدفق البيانات عبر الحدود. ولما كان من غير الواضح أي القوانين ينطبق على تدفق البيانات عبر الحدود، لذلك لا يعرف المستهلكون الولاية القضائية التي ينبغي اللجوء إليها.

وشرح كمال الله رملي، مستشار وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لشؤون التكنولوجيا، إندونيسيا، أن التعامل مع الحوسبة السحابية في إندونيسيا يجري بنفس طريقة التعامل مع قطاع النقل: أي أن يكون مقدم الخدمة هو المسؤول عن سلامة وحماية بيانات المستهلكين.

وأشار المشاركون إلى أن تنظيم الخصوصية يُدرّس على المستوى الوطني، ومع ذلك فسوف يكون من اللازم حدوث استجابة عالمية في غضون عشر سنوات كي يتمتع جميع مواطني العالم بنفس المستوى من حيث حماية المعلومات.

واختتم الدكتور حب الله بأن الهيئات التنظيمية يجب أن تحقق التوازن بين حرية تدفق المعلومات وتلبية شواغل الأمن لدى المستخدمين فيما يتعلق بالحوسبة السحابية.

أدار الجلسة الخاصة بالسلامة والأمن على الشبكة السيد عماد حب الله، القائم بأعمال رئيس هيئة تنظيم الاتصالات (TRA)، لبنان، واستعرض التهديدات على الخط من وجهة نظر المستعمل (حماية المعلومات والخصوصية)، والحقوق في السحب، وكيف يمكن ضمان نفاذ موثوق في أي وقت إلى الخدمات السحابية. وأكد المشاركون على أهمية تحديد الولاية القضائية القابلة للتطبيق، وإدارة المخاطر التجارية.

قالت السيدة ستيفاني ليستن، وهي من كبار مستشاري شركة Charles Russell، ومؤلفة ورقة مناقشة طُرحت في الندوة العالمية للمنظمين بعنوان "السحب: حماية البيانات والخصوصية: لمن تتبع السحب على أي حال؟"، إن التحدي يتمثل في حماية حق الخصوصية المشروع بدون إضاعة الفرص التي توفرها خدمات وتكنولوجيا الحوسبة السحابية. وقد وضعت البلدان تُهجاً مختلفة لحماية الخصوصية والبيانات، تتراوح بين عدم وضع تشريعات (كما هو الحال في البرازيل) ووضع أطر تنظيمية مفصلة (كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي).



Thinkstock

الشراكات بين القطاعين العام والخاص

أدار السيد أناندا راج كانال، المدير (القائم بأعمال رئيس المكتب)، هيئة الاتصالات في نيبال (NTA)، الجلسة الخاصة باستراتيجيات جعل النطاق العريض في المتناول. وتناولت الجلسة: الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم الاستثمار في شبكات الجيل التالي عريضة النطاق؛ والتّهج من أسفل إلى أعلى أم والتّهج من أعلى إلى أسفل؛ وكيف تؤدي متابعة سوق إمكانيات النفاذ إلى فتح الآفاق أمام فرص تجارية جديدة؛ ومعرفة الذين لم يتسن لهم بعد النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسويق خدمات تلي احتياجاتهم. كما ناقش المشاركون كيف يمكن للهيئات التنظيمية تعزيز إمكانيات النفاذ والشمول من أجل الذين لا يتمتعون حتى اليوم بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما إذا كانت الهيئات التنظيمية ينبغي أن ترصد الاستثمار، وما هي الحوافز التنظيمية التي ينبغي توفيرها.

وأضاف السيد خانال أن المحرومين من النطاق العريض والأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون إمكانيات غير مستغلة، وأن الهيئات التنظيمية وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمامها مسؤولية الوصول إلى هؤلاء الأفراد المستبعدين حتى الآن وخدمتهم.

وقال جابريل غوثي، النائب الأول لرئيس الشؤون العامة بمؤسسة ألكاتيل-لوسنت، إن النمو الهائل في البيانات يمثل تحدياً كما يمثل فرصة. إذ يواجه القطاع الخاص صعوبات متزايدة في تمويل الاستثمارات الضخمة اللازمة لمواجهة النمو في البيانات. وعلى الحكومات أن تتدخل لإدارة الموارد الشحيحة مثل الطيف. ونحن نشهد ظهور بعض الحلول الابتكارية من البلدان النامية. ويجب أن تعمل التدخلات الحكومية على تشجيع الاستثمار الخاص، مع التقليل من التمويل العام.

وقال السيد محمد شاريل ترميزي، رئيس لجنة الاتصالات والوسائط المتعددة في ماليزيا (MCMC)، إن على كل بلد أن يدرس وضعه الخاص وأن يقرر المسار الذي يتخذه. وفي ماليزيا، يعامل النطاق العريض كمرفق عام، شأنه شأن المياه أو الكهرباء. وماليزيا مقسمة إلى مناطق، ففي المنطقة الأولى المدن الكبيرة ذات الكثافات السكانية العالية لا توجد حاجة إلى أموال عامة. أما في المنطقتين الثانية والثالثة، فإن بعض المبادرات قد تم تمويلها من خلال صندوق الخدمة الشاملة.

وقال السيد مات ياردلي، الشريك في "Analysis Mason" ومؤلف ورقة مناقشة بعنوان "إقامة شراكات ناجحة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمار في الشبكات العالمية عريضة النطاق"، إنه لا يوجد نموذج واحد لنشر النطاق العريض. ومع ذلك، فمن الواضح أنه لا يمكن تقديم النطاق العريض الشامل من خلال استثمارات القطاع الخاص وحدها، ولذلك فمن اللازم تدخل صانعي السياسات.

وأوضح السيد أكسيل لوبلوا، المدير التنفيذي للمبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة في إطار الجيل الثالث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (G3ict)، أن السكان المحرومين من النطاق العريض يمثلون حوالي ثلث سكان العالم، وثلثهم من الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من أن العديد من الهيئات التنظيمية في العالم



Alamy

تعريف الأسواق: سُلّم تنظيمي للتدخل في بيئة رقمية متقاربة

ودور متزايد للاتصالات المتنقلة. وهذا يعني بالنسبة إلى تعريف السوق الحاجة إلى التركيز على المستهلكين الهامشين الذي يمكنهم التبديل إلى منتجات مختلفة بحسب الأسعار.

ويمكن لأنواع مختلفة من الشبكات أن تسمح بالحصول على نفس الخدمة بدون تمييز، وإن كان من اللازم أن تكون القواعد التي تنطبق على الخدمات المختلفة وحدود الهيئات التنظيمية المختلفة واضحة.

أشار السيد محمد بوشيت، المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات بالبحرين، إلى أن الهيئة كانت أول هيئة في المنطقة تقوم بإجراء استعراض للسوق، وأنها نشرت مبادئ توجيهية مستفيضة حول كيفية تعريف الأسواق وتعزيز المنافسة. وعلى الرغم من عدم وجود هيئة لتعزيز المنافسة في البحرين، فإن هيئة تنظيم الاتصالات لها سلطة إنفاذ الأحكام في قطاع الاتصالات لدى صدورها.

وقال السيد محمد عبد الصمد، عضو لجنة تنظيم الاتصالات في بنغلاديش (BTRC)، إن مفهوم "الوضع المهيمن" مُعرف في القانون العام للمنافسة في بنغلاديش، وإن السوق تؤدي دورها حالياً تحت آليات المنافسة مع بعض الحدود التنظيمية، مثل تنظيم الأسعار، لضمان استدامة صغار اللاعبين في السوق.

وناقش المشاركون الفصل بين سلطات الهيئات التنظيمية وهيئات المنافسة، مشيرين إلى أن الهيئة التنظيمية القطاعية ينبغي أن تكون مفيدة لهيئة المنافسة.

أدارت السيدة كاثلين ريفيري-سميث، الرئيسة التنفيذية، هيئة المنافسة وتنظيم المرافق العامة (URCA)، جزر البهاما، جلسة "التدخل في بيئة تنظيمية متقاربة". وقد تناولت الجلسة: تحديد القوة السوقية الهامة في بيئة محايدة من حيث التكنولوجيا والخدمة؛ الانتقال من التنظيم إلى رفع القيود التنظيمية؛ وما إذا كان ينبغي التعامل مع مشغلي القوة السوقية المهمة التي استثمرت كثيراً في نشر الشبكات بطريقة مختلفة عن الذين يبتكرون بسرعة؛ ودور سلطات المنافسة وهيئات تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض تفادي التداخل وتعزيز التعاون.

وقالت السيدة ريفيري سميث إن سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتحرك نحو بيئة متقاربة، وتساءلت عما إذا كانت الهيئات التنظيمية ينبغي أن ترفع القيود التنظيمية من أجل السماح بالابتكار.

قال الدكتور كريستيان كوبولد، المؤسس المشارك لشركة DotEcon ومؤلف تقرير "المنافسة والتنظيم في عالم متقارب عريض النطاق"، إن نفس شركة التشغيل يمكنها، في بيئة متقاربة، تقديم خدمات مختلفة من خلال تجميع الخدمات، وأن ما بين 70 و 90 في المائة من عملاء النطاق العريض في البلدان المتقدمة يستخدمون خدمات قائمة على التجميع. كذلك، هناك مجموعة من الأنظمة الإيكولوجية عريضة النطاق المختلفة: خط المشترك الرقمي (DSL)، والكبل والشبكات الليلية للخطوط الثابتة، مع وجود خليط من ثلاث تكنولوجيات



Thinkstock

تنفيذ النطاق العريض: دراسات الحالة القطرية

الحالة التي أجراها الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن سري لانكا. وقال إن سري لانكا بدأت ترصد جودة خدمة النطاق العريض في 2010، وأن ذلك أسفر عن زيادة المنافسة، وارتفاع سرعات النطاق العريض وخفض أسعار النطاق العريض بالنسبة للمشتركين. وسوف يجري الآن إدخال معايير منفصلة بشأن جودة الخدمة بالنسبة لخدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة.

وقالت السيدة ماجدالينا غاج إن تنفيذ شبكات الجيل التالي يمثل أولوية بالنسبة لبولندا، وإن الخطوة الأولى التي اتخذت في سبيل نشر شبكات الجيل التالي كانت التوقيع على Mega Act لدعم تنمية البنية التحتية. وتدرس اثنتان من شركات الاتصالات الثابتة في الوقت الحاضر نماذج التمويل المشترك، كما أن اثنتان من شركات الاتصالات المتنقلة تنظر في تقاسم البنية التحتية. ودعت السيدة غاج المشاركين إلى زيارة وارسو، بولندا، من 3 إلى 5 يوليو 2013 لحضور الندوة العالمية الثالثة عشرة لمنظمي الاتصالات (GSR-13).

أدار المناقشة الخاصة بتنفيذ النطاق العريض السيد راؤول خولار، رئيس هيئة تنظيم الاتصالات الهندية. واستعرضت الجلسة قصص النجاح، كما ناقشت النهج التطلعية والدروس المستفادة.

وقدّم السيد ماريو مانيفيتش، رئيس دائرة البنية التحتية والبيئة التمكينية والتطبيقات الإلكترونية، مكتب تنمية الاتصالات/الاتحاد الدولي للاتصالات، سلسلة من تسع دراسات حالة قُطرية بشأن تنفيذ النطاق العريض، شارك في إجرائها مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد و لجنة النطاق العريض، لحساب أمانة التنمية الرقمية. وتتضمن دراسات الحالة نظرة متعمقة على حالة تنمية النطاق العريض في ألبانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وماليزيا، وموريشيوس، ونيجيريا، وبنما، والفلبين، ورومانيا، وسري لانكا، وتُظهر كيف أن الاستراتيجيات والقواعد التنظيمية يمكن أن تعزز النفاذ، والإتاحة والتكاليف المعقولة في بناء عالم النطاق العريض اليوم.

وقدّم السيد موهان جاياسيكيري، نائب مدير هيئة تنظيم الاتصالات في سري لانكا (TRSL)، الدروس المستفادة من دراسة

قاعة المشاورات التنظيمية: الجمع بين الجميع، وتعزيز النمو الشامل والمستدام

بدأت الهيئة التنظيمية تحفّز شركات التشغيل على الاستثمار في المناطق الريفية. وناقش المشاركون الدور المُيسّر الذي تقوم به الهيئة التنظيمية في تشجيع النفاذ إلى البنية التحتية في المناطق الريفية وفي استخدام صناديق الخدمة الشاملة في توليد حوافز للصناعة لخدمة المناطق النائية.

أدار جلسة المشاورات التنظيمية الدكتور كريستيان كوبولدت، كبير خبراء الاتصالات، ورئيس الندوة العالمية الحادية عشرة لمنظمي الاتصالات (GSR-11). وركزت الجلسة على أشد المسائل التنظيمية إلحاحاً.

وقال السيد ألان هورن، عضو هيئة تنظيم الاتصالات والاتصالات الراديوية (TRR)، فانواتو، إن الهيئات التنظيمية تدرك المنافع الاجتماعية والاقتصادية للإنترنت، ولكن من اللازم بذل جهود لتوعية السكان بشأن هذه المنافع. وينبغي أن تؤيد الهيئات التنظيمية أنشطة الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني للمساعدة في تلبية الأهداف الإنمائية للألفية. ولما كانت شركات التشغيل تتبعد عن المجالات غير الاقتصادية، يكون دور الهيئة التنظيمية هو إدارة المشاريع في إطار صندوق النفاذ الشامل.

وقال الدكتور درازن لوتشيك، المدير التنفيذي، وكالة البريد والاتصالات الإلكترونية في كرواتيا (HAKOM)، إن القضية الرئيسية هي كيف يمكن الموازنة بين التنظيم والاستثمار. ويصل انتشار النطاق العريض في كرواتيا إلى نحو 30 في المائة، ولكن التوزيع متفاوت والمناطق الريفية محرومة من التغطية، مما يعوق التنمية. وقد

بولندا تستضيف الندوة العالمية الثالثة عشرة
لمنظمي الاتصالات (GSR-13) من 3 إلى 5
يوليو 2013

